جامعة المنصورة
كليـــــــــــــــــة
الحقوق
الدراســــــــــــات
العليـــــــــا
قســــــــم الاقتصاد والمالية
العامة

بحث بعنوان:

محددات تعزيز العلاقات الاقتصادية المصرية الإفريقية وأهم معوقاتها وطرق التغلب عليها

«دراسة تحليلية»

بحث مستل من رسالة ماجستير

(اقتصاد سياسي وتشريعات اقتصادية)

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

كلية الحقوق جامعة المنصورة

إعداد الباحث

محمود محمد عبدالمجيد حافظ طوبار

٢٠٢٣

مُقَدِّمَة

لا شــكّ في أهمية البعد الاقتصــادي ترسًا في عجلة التّعاون المصري الإفريقي لكون إفريقيا ســوقًا جُغْرَافِيًّا شــاســعًا لصــادراتنا المحليّة[١]، تنفذ فيه منتجاتنا بسهولة بالغةً مقارنةً بالأسواق العالميّة الأخرى بشــروطها التّعجيزيّة ومتطلباتها البرجماتية كالسّوق الأوروبية؛ ولهذا فقد سعت مصر خلال السنين الفائتة سعيًا حثيثًا لم تألُ فيه جهدًا للعودة بكامل طاقاتها إلى الأسواق الإفريقية خطوة بخطوة، وقد شــاهدنا بأنفســنا نموّ الصــادرات المصرية لدول إفريقيا نُمُوًّا متزايدًا على المستويين الكمي والنوعي، وتحديدًا منذ عام ٢٠١٩ حيث تصاعدت وتيرة الشراكة التجارية بين مصــر ودول القارة، ومع تحسّن العلاقات التجاريّة بهذه الصورة كان لا بدّ أن تسعى مصر إلى الحفاظ على هذه الوتيرة وتحســين الشــراكة التجارية أكثر وأكثر بالتّغلب على العوائق الراهنة الناتجة عن التداعيات العالمية الاقتصــادية عقب جائحة كورونا وغيرها من الأزمات الاقتصادية الجارية وتأثيراتها السلبية على حالة النمو الاقتصادي العالمي والأسواق العالمية[٢].

إضــافةً إلى الخطوات المهمّة الّتي ذكرناها فقد حرصت مصر على السّير في عدة خطوط متوازية للتعاون الدّولي وتحقيق أقصــى شراكة اقتصادية ممكنة على الصعيد القارّي هادفةً إلى الوصول إلى أقصى حدّ ممكن بل وتجاوز هذا الحدّ من العلاقات الاقتصادية المتبادلة مع شركائها الاقتصــاديين من خلال الانخراط في العديد من التكتلات الاقتصــادية وفتح آفاق جديدة للتبادل التجاري والاستثمار المشترك بما يحقق مصالح جميع الأطراف.

وكذلك أولت الدولة المصــرية بالغ الاهتمام خلال العامين المنصرمين لآليات إرسال البعثات التجارية لأهم الأقاليم داخل إفريقيا خاصــة دول الوســط والغرب الإفريقي مســتهدفةً استكشاف فرص تجارة واســتثمار جديدة في تلك الدول ونقل التجربة الاقتصادية المصرية في دعم القطاع الصــناعي والمشــروعات المتوسطة والصغيرة إليها وكذلك السعي للاستثمار في مجالات البنى التحتيّة لتلك الدّول لتحقيق التنمية المســتدامة في القارّة وتعزيز قدرة دولها على ســد احتياجات ومتطلبات مسيرة البناء والتشييد والتطوير وتوطيد العلاقات واسترجاع الرّيادة الإفريقيّة المستحقّة

---

(١) أ. د. هدي صالح النمر، فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله، معهد التخطيط القومي، ص١٠٢، مارس ٢٠٢٠.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «مقدمة النشرة السنوية للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل»، ٢٠١٩.

والغائبة منذ سنوات عديدة، وشملت مساعي مصر في هذه الدول لتحقيق أهدافها النبيلة إنشاء مشروعات عابرة للحدود في مجالات الطاقة المتجددة والربط الكهربي والنقل لتكون عموداً وأساساً للمشروعات الصناعية والخدمات المالية الرقمية وغيرها من مشروعات الحضارة والمدنيّة(١).

وفي ظلّ كلّ هذه المعطيات أصبحت الحاجّة ماسّة إلى تبنّي رؤية جديدة ومختلفة تماماً في إدارة العلاقات الاقتصادية المصرية الإفريقية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

١) معرفة محددات إقامة علاقات اقتصادية بين مصر ودول أفريقيا والمعوقات التي قد تواجهنا أثناء تطوير تلك العلاقات وكيفية التغلب عليها.

٢) توضيح مدى أهمية انخراط مصر في التكتلات الإفريقية، والإشارة إلى طبيعة المكاسب الاقتصادية التي تحظى بها مصر من دول أفريقيا مما يساعد مصر في تخطي أزماتها ورفع معدلات النمو الاقتصادي بها.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على محددات التعاون الاقتصادي بين مصر وإفريقيا والتحديات التي قد تؤثر علي قوة العلاقات المصرية الأفريقية وسبل التغلب عليها.

وبشكل عام تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

١) الوقوف على أهم محددات تعزيز العلاقات المصرية الأفريقية.

٢) معرفة التحديات التي تواجه التعاون المصري الأفريقي وطرق التغلب عليها.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول أنه علي الرغم من تطور أوجه التعاون الاقتصادي بين مصر والدول الأفريقية في عهد الجمهورية الجديدة غير أنه بدأت المخاوف في وقت يتزايد فيه التنافس والنفوذ الدولي على قارة إفريقيا, وهناك ثمة مشكلات أخرى ستحاول الدراسة التغلب عليها منها

---

(١) د. سالي محمد فريد محمود، العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية «الواقع والتحديات والسياسات المقترحة»، العدد (٤٧)، أغسطس ٢٠٢١.

العديد من التحديات التي تعرقل التعاون المصـــري الأفريقي ومن هذا المنطلق أصـــبح جديرا بالدراسة تحليل محددات تلك العلاقات والتحديات التي تنتج عنها.

تساؤلات الدراسة: انطلاقا من الإشكالية السابق عرضها، تسعى الدراسة إلى محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية في صورة تحليلية:

١) ما هي طبيعة الأهداف الاقتصادية التي تسعى مصر إلي تحقيقها في أفريقيا؟

٢) ما هي محددات تعزيز العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية وأهم معوقاتها وسبل التغلب عليها؟

منهجية الدراسة:

دراســـتنا المتعلقة بمحددات تعزيز العلاقات الاقتصـــادية المصـــرية الإفريقية على التنمية الاقتصادية وأهم معوقاتها وسبل التغلب عليها سوف تركز بشكل أساسي على المنهج التحليلي.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراســـات التي تناولت العلاقات المصرية الأفريقية من جوانب متعددة فمنها من استعرضت الأسس والجذور التاريخية للعلاقات المصرية الأفريقية وطبيعة الروابط بين الدول والمنظمات الإقليمية، وأخرى تناولت أثر التنافس الدولي على العلاقات المصرية الأفريقية.

أولا الدراسات العربية:

١) قدم الدكتور علي محافظة تصـــوراته عن العلاقات العربية الأفريقية من خلال نظرة نقدية وبصـــياغة تســـاؤلية بعنوان «لماذا خســـرنا أفريقيا؟» أوضح فيها (علي محافظة) أسباب تراجع العلاقات العربية الأفريقية بعد توقيع معاهدات الســـلام من قبل بعض الدول العربية والوقوف على المعوقات الأخرى التي باتت تعترض تقدم هذه العلاقات[١].

٢) قدم الدكتور حمدي عبد الرحمن دراسة عن العلاقات العربية الأفريقية «العلاقات العربية – الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة» أوضح فيها التحديات التي تواجه هذه العلاقات مســـتعرضـــاً تراجع التعاون التجاري والاقتصادي العربي الأفريقي عموماً نتيجة التنافس الأمريكي الفرنسي وكيفية مواجهة الأطماع الخارجية تجاه القارة الأفريقية [٢].

---

(١) علي محافظة، «لماذا خسرنا أفريقيا»، ٢٠٠٦.

(٢) د. حمدي عبد الرحمن، «العلاقات العربية – الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، مجلة قضايا استراتيجية، العدد (٢)، يونيو ٢٠٠٠م، (دمشق: المركز العربي للدراسات

ثانيا الدراسات الأجنبية:

1) **African Export-Import Bank, Annual Report 2008, (Cairo: African Export-Import Bank, December 31, 2008):**

أوضحت الدراسة تواجد فرص استثمارية كبيرة في القارة الأفريقية على المستويين الزراعي والصـــناعي وتحتاج دول القارة ذات الأراضـــي الزراعية الشـــاسعة إلى استغلال هذه الأراضي الزراعية واســـتخدام أحدث أساليب العمل فيها. وإمكانياتها لا تمكنها من تحقيق ذلك, لذا علينا أن نشجع رأس المال على العمل في هذه البلدان(١).

2) **UNCTAD, World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development, (New York and Geneva UNCTAD, 2009):**

أوضـــحت الدراسة أنه علينا كبلد عربي أن نعود إلى بناء علاقات قوية مع أفريقيا، مما يعود بالنفع على المصـــريين والأفارقة, وعلى الرغم من النضوب الاستعماري للقارة الأفريقية، إلا أنها لا تزال قارة غنية بمواردها الاقتصـــادية، ويجب علينا اســـتخدام توازن العلاقات التاريخية لبناء علاقات قوية جديدة وبدء الاستثمار في أفريقيا(٢).

3) **Issawi, Charles Philip. 1982. An Economic History of the Middle East and North Africa. Columbia U.P. New York:**

أوصـــت الدراســـة بضـــرورة محاولة وضـــع اســـتراتيجيات للتكامل الإنتاجي والزراعي والصـــناعي والعلمي والتكنولوجي بما يؤدي إلى تغيير الموقف المصـــري والأفريقي في النظام الاقتصادي العالمي(٣).

* * *

الاستراتيجية).

(1) African Export-Import Bank, Annual Report 2008, (Cairo: African Export Import Bank), 2008.

(2) UNCTAD, World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development, (New York and Geneva UNCTAD, 2009).

(3) Issawi, Charles Philip. 1982. An Economic History of the Middle East and North Africa. Columbia U.P. New York.

الفصل التمهيدي
العلاقات المصرية الأفريقية من خلال المنظمات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية

لقد شـــهد التّاريخ أنّ ارتباط مصر بقارّتها الأمّ إفريقيا ارتباط القلب النّابض بالجسد، ارتباطٌ امتدّ على المســـتويين التاريخي والجغرافي[١] متمثّلًا في الإرادة المشـــتركة ووحدة المصير، وقد عزّزته المصـــالح المتبادلة بين الشّـــعب المصريّ وكافّة الشعوب الإفريقية وسعيها الحثيث نحو السّـــلام والتقدّم والأمن والازدهار والتّنمية، وكذلك امتدّ نهرُ النّيل واهبًا الحياة والخصـــوبة والازدهار على ضفّتيه وشاهدًا على التّرابط الأصيل بين دول القارة.

بيد أن انتماء مصر لم يقتصر على الأبعاد الجغرافية والديموغرافية والتاريخية، بل كان ولم يزل مكونًا رئيســـيًا من مكونات الهُوِيّة المصـــرية في دَم الشعب المصري وعنصرًا أساسيًا في تشكيل الوعي والمعالم الثقافية للشخصية المصرية جنبًا إلى جنب مع العروبة والدّين.

وتأســـيســـا علي ما سبق فقد سعت مصر إلى الانضمام إلى كل التجمعات الاقتصادية الفاعلة في القارة لما لها من قدر تاريخي ووزن ســـياســـي واقتصـــادي في القارة السمراء وسعيًا وراء مصلحتها ومصلحة دول القارة جمعاء.

ومن هذه التجمعات الإقليمية اتفاق التكتلات القارية في إفريقيا، وتجمع الســـوق المشـــتركة لشرق وجنوب إفريقيا المعروف بالكوميسا، وتجمع الساحل والصحراء.

١- اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية في إفريقيا:

لقـــد تم توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية المعروفة باســـم «اتفاق التكتلات القارية في إفريقيا» في ختام فاعليات قمة الاتحاد الإفريقي بالعاصمة الرواندية كيجالي في الحادي والعشرين من مارس عام ٢٠١٨[٢]، وقد وقع على الاتفاقية ٤٤ دولة إفريقية منهم مصر.

ويعد وســـيلة فعالة لرفع حجم التجارة بين مصـــر ودول القارة جمعاء حيث يضم سوقًا يبلغ عدد ســـكانه ١,٣ مليار نسمة عند لحظة التوقيع وناتجًا محليًا إجماليًا قدره ٢,٢ تريليون دولار[٣]،

---

(١) أ. د. هدي صالح النمر، فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله, مصدر سابق, ص١.

(٢) مركز المعلومـــات ودعم اتخـــاذ القرار، ورشـــة عمـــل منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية، ٢٠٢١.

(٣) لطرش ذهبية (أســـتاذ محاضـــر)، عرامة دلال(طالبة دكتوراه)، دور منطقة التجارة الحرة

وجـــدير بالذكر أن نتائجه المهمة تتمثل في تذليل العوائق الجمركية وغير الجمركية[١] بين الدول الموقعة، وتحقيق التنوّع في التجارة الإفريقية بدلًا من الصـــادرات التقليديّة من الســـلع الأساسيّة، وكذلك رفع حجم التّجارة البينية في إفريقيا[٢] والّتي تبلغ ٢٠% فقط.

ومما ســـبق يتضح لنا أن هذه الاتفاقية تعد فرصة كبيرة للوجود المصري بقوة في أكبر عدد ممكن من الدول الإفريقية وبتســـهيلات عدّة تتيح نفاذ بضـــائعها المحلية لجميع دول القارة، أيضا يســـمح بتطبيق قيمة مضـــافة للسلع المصرية ورفع القدرة التنافسية لتلك السلع[٣]، وكذلك ازدياد حركة التجارة البينية ســـيؤدي إلى مزيد من الاستغلال الأمثل للمواد الخام والثروات الطبيعية، ثَمّ ســـيؤدي في النهاية إلى تكوين شراكات بين الدول الداخلة في الاتفاقية وتحقيق استثمارات كبيرة بين دول التكتل بســـبب حرية حركة رؤوس الأموال لرواد الأعمال مما ســـيزيد الفرص المتاحة لعمل الشباب ويقلل نسبة البطالة.

٢ – مصر والكوميسا:

جدير بالذكر أن أولى أولويات مصـــر لتحقيق التنمية الشاملة هو تعزيز التبادل التجاري بين دول القارة، وانطلاقًا من إيمانها العميق بالدّور الاســـتراتيجي للمحيط الجغرافي وضرورة ترسيخ العلـــاقـــات بـــدول حوض النيل كان لزامًا عليها أن تفتح أســـواقًا جديدة في هذه الدّول بمفاتيح التجمعات الاقتصـــادية ومنها «الكوميسا» بما يسمح لها بحركة تجارية أوسع وتحقيق مزايا أكثر في دول متعددة[٤].

لإفريقيا في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالية، ديسمبر ٢٠١٩، ص٢٩٩.

(١) أ. د. أماني حلمي الريس، أ. د. فادية عبد السلام، د. حسن محمد ربيع حسن، أ. آية إبراهيم مليجي، أ. ريهام عفيفي عبد العزيز، دراســـة تحليلية لموقع مصـــر في التجارة البينية بين الدول العربية باســـتخدام تحليل الشـــبكات، معهد التخطيط القومي، ســـلسلة قضايا التخطيط والتنمية، يونيو ٢٠١٨، ص١٥.

(٢) د. حســـن العمري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبري درس الماضـــي وأفاق المســـتقبل، جامعة الحسين بن طلال – الأردن، ص١٥.

(٣) أ. د. علا ســـليمان الحكيم، تقييم موقف مصـــر في بعض الاتفاقات الثنائية، معهد التخطيط القومي، أغسطس ٢٠٠٧، ص٢.

(٤) محمد بطي مطر (طالب دكتوراه)، ســـيد صالح سيد (دكتور)، ممدوح السيد محمود (رئيس بحوث)، دراســـة اقتصـــادية لعلاقة مصـــر التجارية مع التكتلات الاقتصادية لشمال وشرق وجنوب أفريقيا، مجلة البحوث والدراســـات الأفريقية ودول حوض النيل– جامعة أســـوان–

المزايا التي تتيحها الاتفاقية لمصر[١][٢]:

- تمثل الاتفاقية سوقًا رحبة ومتنفسًا للعديد من الصناعات المحليّة والمنتجات المصرية حيث يبلغ تعداد السكان لدى الدول الحاصلة على عضوية الكوميسا ٤٥٠ مليون نسمة تقريبا.
- بالنّظر إلى هيكل واردات الدّول في هذا السوق الممتدة فلدى مصر فرصة كبيرة جداً حيث تقبل هذه الدول على استيراد عدد من السلع التي تمثل جزءًا كبيرًا من الصادرات المصرية مثل الغزل والنسيج والحديد والصلب والألومنيوم والمصنعات المطاطية كإطارات السيارات والأحذية، والأدوات الصحية والأدوية والمواد الغذائية كالأرز والبصل المجفف، والسيراميك والأدوات المنزلية.
- وفي المقابل فهذه الدّول لديها عدد من الصادرات التي توليها مصر اهتماماً حقيقياً حيث ينعكس استيرادها انعكاساً مباشراً على رَفَاهيَة المواطن المصري مثل البن والشاي والتبغ والماشية واللحوم والسمسم والذرة والنحاس.
- الإعفاءات المتبادلة بين إحدى عشرة دولة على الأقل سبق وانضمت إلى منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا وتقرّ هذه الدّول إعفاءً تاماً على وارداتها من الدول الأخرى.
- المساعدات المالية المقدمة من قبل مصرف التنمية الإفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول إفريقيا.
- تنص المادة ١٥٨ من اتفاقية الكوميسا نصًا واضحًا على تشجيع التعاون في مجالات الاستثمار ولا يقتصر الأمر على ذلك بل تنص المادة ١٦٤ على تحرير التجارة في الخِدْمَات أيضًا لا مجرّد السّلع مما يتيح الفرصة لمصر لتصدير الخبرات الفنية خاصة مع وفرة الكفاءات الفنية الخدمية وشهرة مصر بها ونخص بالذكر أعمال المقاولات.
- تنص الاتفاقية أيضًا على إقامة نظام متقدم للتبادل المعلوماتي بين الدول الأعضاء.
- وهناك أيضًا مكاسب أخرى ناجمة عما تضمنه الاتفاق في مجال التعاون الصناعي

المجلد (٢)، العدد (٢)، يناير ٢٠٢١، ص٨٠٢.

(١) جيهان محمد العفيفي (دكتور)، سعاد عبد اللطيف موسي (دكتور)، دراسة تحليلية للاستثمارات والتجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا، مجلة المنصورة للعلوم الزراعية، المجلد (٩)، العدد (١)، مصر، ٢٠١٨، ص٤٤.

(٢) د. لمياء محمد المغربي، التبادل التجاري العربي الأفريقي (الفرص والتحديات) دراسة حالة تجمع الكوميسا، المجلة العربية للإدارة، المجلد(٣٧)، العدد (٤)، ٢٠١٧، ص٩٩.

والزراعي وكذا في مجالي النقل والمواصلات.

٣ – مصر ودول الساحل والصحراء:

لقد انطلق تجمع دول الساحل والصحراء إلى تحقيق العديد من الأهداف[١] وأهمها:

- تأسيس اتحاد اقتصادي متكامل وفقا لاستراتيجية تنفذ بواسطة مخطط تنموي شامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء وتتضمن الاستثمار في المجالات الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية ومجال الطاقة.
- إماطة جميع العوائق التي تمنع وحدة الدول الأعضاء بواسطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التالي:

١) حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي.

٢) تذليل وتيسير تدفق الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع والسلع ذات المنشأ الوطني والخدمات ومصالح مواطني الدول الأعضاء.

٣) تنشيط التجارة الخارجية بواسطة رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار في الدول الأعضاء.

٤) تحسين وتطوير وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية بين الدول الأعضاء بواسطة تنفيذ مشروعات مشتركة.

- إقرار الدول أعضاء التجمع على إعطاء مواطني الدول الأعضاء نفس الحقوق والامتيازات الممنوحة لمواطنيها تبعا دستور كل دولة.

أهمية التعاون الاقتصادي بين مصر وإفريقيا على مؤشرات الاقتصاد الكلي:

- تعزيز القطاعات المعنية بالاستدامة والطاقة المتجددة وعدد من القطاعات الهامة لمصر وإفريقيا.
- ضخّ منتجات جديدة وتحسين جودة وكفاءة المنتج الموجود مما ينعكس على مؤشرات التصدير ورفع الناتج المحلي بالتبعية.
- فتح آفاق تجارية جديدة وتغطية الأسواق الفعلية تغطية أشمل مما يزيد من فرص العمل وتقليص معدل البطالة.

---

(١) محمد عبد القادر عطا الله محمد، دراسة تحليلية لتجارة الخارجية بين مصر وأهم التكتلات الإفريقية، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد (١١)، العدد (١٢)، ٢٠٢٠، ص١٠١٨.

- تحقيق المصداقية النقدية وتقليل التكاليف والمخاطر بما لذلك من أثر إيجابي قوي على سعر الصرف.

وجدير بالإشـــارة أن التحالفات تساعد على تسهيل الوصول إلى رؤية مستقبلية مشتركة لكل الملفات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية ويضمن إعداداً مسبقًا تتوافر فيه خيارات وبدائل عديدة ذات صلة بالأهداف والاستراتيجيات(١).

وتمثلت النتائج الإيجابية للتعاون المصـــري الإفريقي على بعض مؤشـــرات الاقتصاد الكلي والتي من أهمها زيادة معدلات النمو الاقتصـــادي وزيادة الناتج المحلي حيث بلغ نحو ٤٠٤,١٤ مليار دولار عام ٢٠٢١، وزيادة حجم التجارة البينية بين مصـــر ودول قارة إفريقيا حيث بلغت نحو ٣,٠ مليار دولار عام ٢٠٢١، وزيادة الدخل القومي ليصـــل إلى نحو ٣٩٠,٦٢ مليار دولار عام ٢٠٢١، وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة نسب التشغيل وتراجع معدلات البطالة والتضخم وزيادة الاحتياطات الدولية وانخفاض العجز الكلي في الموازنة العامة، كما ساهمت في تعزيز قدرة الاقتصـــاد المصـــري على مواجهة التداعيات السلبية لأزمة انتشار فيروس كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية.

* * *

(١) فريد علي محمد شوشة «الإدارة الاستراتيجية» القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٥.

الفصل الأول
محددات تعزيز العلاقات الاقتصادية المصرية الإفريقية

بالنظر إلى القارة الأفريقية من حيث الجغرافيا والتنوع السكاني، ومن خلال الكم الهائل من الموارد الطبيعية فيها، نجد أنها قارة ضخمة وقارة غنية، ونظرا لموقعها المتميز وقدراتها الهائلة تدفعنا إلى فهم خلفية المنافسة الدولية عليها.

وجدير بالذكر أن هذه العوامل قد دفعت القيادة السياسية المصرية إلى إعادة تقييم وجهة نظرها تجاه أفريقيا، وكذلك إعادة توجيه حساباتها وفقا لمصالحها المتعددة، مثل تأمين حركة الملاحة الدولية عبر قناة السويس وحماية حقوقها المائية(١). وكذلك نظرا لأن أفريقيا تمثل احتياطيا استراتيجيا للطاقة والموارد الطبيعية من قبل الدول الكبرى، فقد كانت ولا تزال محور صراع حقيقي بين أقطاب القوى العالمية؛ حيث يتفق أغلب الباحثين والخبراء على أن القارة الأفريقية هي واحدة من أغنى أجزاء العالم بالموارد الطبيعية والمعدنية والمواد الخام المهمة في الصناعات الاستراتيجية، وخاصة النووية للدول الكبرى، بالإضافة إلي حقيقة أنها قارة الألفية الثالثة، كل هذه الأشياء جعلتها نقطة جذب للعالم بأسره.

وتأسيسا على ما سبق نجد أنه يوجد العديد من المحددات التي تعزز من التعاون الاقتصادي بين مصر ودول القارة السمراء وأبرز هذه المحددات ما يلي:

١- موقع متميز جغرافيا:

نظرا لأن مصر هي البوابة الرئيسية لسلع إفريقيا إلى جميع دول العالم، فقد ساهم موقعها الاستراتيجي في مكانتها كمركز رئيسي في التجارة العالمية، وبالإضافة إلى كونها ملتقى بين إفريقيا وآسيا، فإن مصر قريبة جدا من السواحل الأوروبية، مما يجعلها المكان المثالي للوصول إلى الأسواق العالمية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا(٢).

وتأسيسا علي ما سبق فقد أمكن تقليل الوقت اللازم لنقل الركاب والبضائع بين العديد من الدول حول العالم، وخاصة الدول المستهدفة لجذبها للاستثمار في مصر مما أدى إلى زيادة

---

(١) بسمة سعد (باحث مساعد)، السياسة المصرية تجاه إقليم شرق أفريقيا... المحددات والآليات والتحديات، ترينذز للبحوث والاستشارات، ٢٠٢١.

(٢) محمد مروان، أهمية موقع مصر الجغرافي، موضوع، ٢٠٢٠.

التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية.

٢ – ممرات مائية مشتركة:

تطل مصر على أكبر وأهم بحرين في العالم، وهما البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، ويعتبر البحر الأحمر الرابط الرئيسي بين مصر ودول الشرق الأوسط, وكذلك البحر الأبيض المتوسط وهو في الأساس الشريان الرئيسي الذي يربط الشرق بالغرب، وتقوم عن طريقه علاقات مصر مع الدول الغربية وكذلك مع دول البحر الأبيض المتوسط.

وهناك أيضا القنوات والطرق والممرات الملاحية والممرات النهرية الأخرى، سواء كانت طبيعية أو صناعية، حيث توجد قناة السويس التي تعد من أهم الممرات الملاحية التي تربط الشرق والغرب، وأيضا هناك نهر النيل الذي يتفرع إلى فرعين يتدفقان إلى البحر الأبيض المتوسط، وهما فرع دمياط في الشرق وفرع رشيد في الغرب، وهما يحاوطان دلتا النيل، والتي تعتبر واحدة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في مصر, ولذلك تعد مصر بموقعها الجغرافي أحد أهم ممرات التجارة العالمية بين الشرق والغرب.

٣ – سوق إستهلاكي كبير وتوزيع متميز للسكان:

نظرا لأن عدد سكان إفريقيا يصل إلى أكثر من مليار شخص، كما تبلغ مساحة قارة إفريقيا حوالي ٢٧,٥٢ مليون كيلومتر مربع، لذا فإنها تشكل نظريا سوقا واعدا للمنتجات المصرية, كما تشكل سوقا استهلاكية واعدة ومحفزة للقوى العالمية، حيث تعتبر سوقا كبيرة للصادرات المصرية وكذلك العنصر البشري.

٤– قوي عاملة مصرية ماهرة ومدربة:

مما لا شك فيه أن القدرة التنافسية لمصر في مجال الموارد البشرية يمكن أن تعزى إلى قدرتها على توفير العمال المهرة والمدربين في مختلف المجالات، فضلا عن قدرتها على تقديم أجور تنافسية، وهي أقل من تلك الموجودة في أجزاء أخرى من العالم. وذلك نظرا لاعتماد الدولة للبرامج الوطنية لتدريب وإعداد العمالة الماهرة، وتأسيسا علي ما سبق تعتبر مصر المصدر الرئيسي للعمالة الماهرة في العديد من القطاعات ذات المهارات العالية والموجهة نحو الخدمات مثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الأجور في هذه القطاعات تنافسية للغاية وأكثر استقرارا من نظيراتها في الأسواق المنافسة(١).

(١) لماذا تستثمر في مصر، البوابة الالكترونية محافظة القاهرة، ٢٠٢٢.

٥ - الموارد الطبيعية الضخمة للقارة الأفريقية:

- تبلغ احتياطيات النفط والغاز الطبيعي المتوفرة في إفريقيا أكثر من ١٢٤ مليار برميل من احتياطيات النفط التي تمثل ١٢٪[١] من إجمالي احتياطيات النفط العالمية، إلى جانب وجود حوالي ١٠٠ مليار برميل من النفط على شواطئ القارة لم يتم اكتشافها بعد. بالإضافة إلى ذلك تشـــير التقديرات إلى أن إنتاج أفريقيا من النفط يبلغ حوالي ٥,٢٨ مليون برميل يوميا [٢].
- يقدر إنتاج القارة الأفريقية من الغاز الطبيعي بما يعادل ٦,٥٪ من إجمالي الغاز الطبيعي في العالم، في حين لا يزال لديها أكثر من ٥٠٠ تريليون متر مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي، وهو ما يمثل ١٠٪ من إجمالي احتياطيات الغاز في العالم[٣].
- هناك أهمية كبيرة لعنصـــر اليورانيوم المهم في الصـــناعة النووية في جميع أنحاء القارة الأفريقية، والذي يتم إنتاجه بكميات كبيرة في القارة، وأيضـــا تشـــارك القارة الأفريقية في أكثر من ٢٠٪ من إجمالي إنتاج اليورانيوم العالمي، بالإضـــافة إلى أن هناك ما يصل إلى ثلث إجمالي احتياطيات العالم من هذا العنصر الأساسي في القارة.
- تم إنتاج ما مجموعة أكثر من ٤٨٣ طن من معدن الذهب في القارة الســـوداء في السنوات الأخيرة بما يعادل نحو ٢٥ % من إجمالي إنتاج الذهب في العالم، وأيضـــا تشير التقديرات إلى أن القارة لديها حوالي ٥٠٪ من احتياطيات الذهب في العالم كاحتياطي اســـتراتيجي للذهب.
- يتم إنتاج ما يقرب من ٤٠٪ من إجمالي إنتاج الماس في العالم من الماس الأفريقي حيث تعتبر أكبر منتج للماس في العالم، وتمتلك القارة أيضا خمس احتياطيات الماس في العالم، مما يعني أنها أكبر احتياطي للماس في العالم.
- هناك أيضـــا ٨٩٪ من احتياطيات البلاتين في العالم في القارة الأفريقية، و ٨١٪ من احتياطيات الكروم في العالم، و ٦١٪ من احتياطيات المنجنيز في العالم، و٦٠٪ من احتياطيات الكوبالت في العالم، والقارة لديها أيضـــا أكبر احتياطيات من رواســـب خام

---

(١) عملنا في أفريقيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢) د. أحمد سلطان، القارة الأفريقية واستعمار من منظور جديد، المرصد المصري، ٢٠٢٢.

(٣) العيناني مراد، إفريقيا من منور القوى الكبرى... ســـاحة للتنافس علي مخزون استراتيجي، آراء، العدد ١٢٥، ٢٠١٧.

البوكسيت في العالم، والتي هي العنصر الرئيسي في إنتاج الألومنيوم[١].

- من حيث الحديد فإنه ينتج حوالي ٩٪ من إجمالي إنتاج الحديد في العالم كله داخل القارة الأفريقية.
- تشـــتهر قارة إفريقيا بوجود العديد من الغابات التي تنتج كميات كبيرة من الأخشاب، والتي تساهم بأكثر من ٦٠٪ من إجمالي الناتج القومي للقارة بأكملها، وهي أعلى نسبة في جميع القارات.
- كما تعزى الأهمية الاســـتراتيجية للقارة الأفريقية أســـاســـا إلى هذه النقاط بالنســـبة للقوى العالمية، وخاصة القوى النووية، التي تعتبر أفريقيا خزانا استراتيجيا ومصدرا للطاقة.
- تمتلك القارة الأفريقية المعروفة أيضـــا باســـم «خزان العالم»، إمكانات زراعية هائلة، مما يجعلها مؤهلة لتكون بمثابة «سلة غذاء للعالم». كما تشتهر بمواردها المائية العديدة بما في ذلك احتياطياتها الهائلة من المياه الجوفية ومعدلات هطول الأمطار المرتفعة في بعض مناطقها المناخية العديدة.
- تبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي ٣٥٪[٢] من إجمالي مساحة القارة، منها ٧٪ فقط تســـتخدم لجميع أشـــكال الزراعة، وتتميز إفريقيا بتنوع مناطقها المناخية، واختلاف مســـتويات وأنواع التربة الغنية، وتنوع المواســـم الزراعية نظرا لاتســـاع رقعة أفريقيا الجغرافيـــة، مما يجعلها بيئة مناســـبة لزراعة وإنتاج جميع المحاصـــيل والحبوب والخضروات.

ونظراً لتنوع المناخ ووفرة عدد الأنهار ســـاعد بشكل كبير في تطوير الزراعة، لذا يعمل حوالي ثلثي ســـكان القارة في هذا القطاع، والذي يمثل ٢٠-٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة.

- تمتلك القارة الأفريقية مقومات الثروة الحيوانية من تربية المواشي والرعي، وكذلك الثروة السمكية, ويأتي حوالي ثلثي إنتاج أسماك المياه العذبة في العالم من القارة.

٦- قطاعات إقتصادية مصرية رائدة:

إن الأســـاس القوي للمساهمة الإيجابية لجميع القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي هو تنوع ومرونة الهيكل الاقتصـــادي لمصـــر استجابة لقوى السوق والتفاعلات. وكذلك تعطي خطة

---

(١) العلاقات الاقتصادية المصرية مع أفريقيا.

(٢) لماذا أفريقيا هي سلة الغذاء العالمي؟، إسلام أون لاين.

التنمية المستدامة في مصر الأولوية للقطاعات الرائدة ذات الإنتاجية العالية والسريعة النمو، فضلا عن القطاعات الأكثر توجها نحو تفعيل المعاملات في الأسواق الداخلية.

٧ – أنظمة استثمارية مصرية متعددة:

تضمن قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ العديد من اللوائح الاستثمارية التي يمكن للمستثمرين الاختيار من بينها لإنشاء مشاريعهم الاستثمارية.

وبغض النظر عن حجم الاستثمار ونوعه سواء كان محلي أو أجنبي، تظل متطلباته سارية طالما أنه يتوافق مع القانون ويتم من خلال أحد الأنظمة الثلاثة: الاستثمار الداخلي، أو المناطق الاستثمارية، أو المناطق الحرة(١).

٨– بنية أساسية مصرية حديثة ومتطورة:

في السنوات الأخيرة، حققت مصر إنجازات تاريخية وغير مسبوقة في مجال مشاريع البنية التحتية حيث تمتلك مصر الكثير من المزايا والمقومات في هذا المجال، وقد ساهمت هذه المشاريع بشكل كبير في مكانة مصر كواحدة من أهم الدول في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وجدير بالإشارة أنه من أجل تعزيز التكامل الإقليمي والتجاري مع دول الجوار، حققت مصر تقدما بنسبة ٢٠٪ من حيث تنفيذ دورها في تطوير شبكة الطرق، حيث تشكل شبكة الطرق أداة حاسمة لتعزيز التكامل الإقليمي والتجاري بين البلدان المجاورة.

٩ – الأهمية الجيوستراتيجية لإقليم شرق أفريقيا:

يتميز إقليم شرق أفريقيا(٢) بمزايا عديدة أكسبته أهمية جيوستراتيجية بالغة، هذا بالإضافة إلى ما تتميز به دول إقليم شرق أفريقيا من ثروات وموارد طبيعية، بما في ذلك الاحتياطات الضخمة من النفط، والغاز، والزنك، والنحاس، والفضة، والذهب، واليورانيوم، والهيدروكربونات، والنيكل وغيرهم(٣)، بالإضافة إلي تميزها بوفرة مورد مياه استراتيجي متمثلاً في نهر النيل كأحد

---

(١) قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر، ٢٠١٧.

(٢) يُقصد بإقليم شرق أفريقيا؛ الحيز الجغرافي الذي يضم دول حوض النيل وهي؛ إثيوبيا، وكينيا وتنزانيا وإريتريا ورواندا وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والسودان وجنوب السودان ومصر، بالإضافة إلى دول القرن الأفريقي الذي يضم إلى جانب إثيوبيا وإريتريا كأحد دول حوض النيل، الصومال وجيبوتي.

(3) The Red Sea (Bab Al-Mandeb to Suez Canal), Dryad Global.

أهم المكونات الجغرافية لإقليم شـــرق أفريقيا، والذي يعتبر محدداً مهماً وأســـاسياً لسياسة مصر الخارجية نحو الإقليم.

وجدير بالذكر أن حوض النيل يمثل أحد أهم الاتجاهات الاستراتيجية لمتطلبات الأمن الإقليمي لجميع دول الحوض، وكذلك الأمن القومي لكل دولة داخلة في الحوض.

بالإضـــافة الي كون الإقليم يضـــم ٣ من أصـــل ١٠ اقتصادات تعتبر الأسرع نمواً في العالم خلال عام ٢٠٢٠، وهي رواندا، وإثيوبيا، وتنزانيا(١)، وهو ما يجعلها أســـواقاً واعدة وشـــريكاً اقتصادياً هاماً، يدفع القاهرة لزيادة تعاونها الاقتصادي والتجاري معها.

١٠- أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري:

حرصـــت مصـــر تاريخياً علي تنظيم علاقتها مع دول حوض النيل والاتصال المستمر بها بالاتفاق على الأســـلوب الأفضـــل لاســـتغلال مياه نهر النيل، وذلك يرجع بالنفع على جميع دول الحوض مع مراعاة حق مصـــر التاريخي في مياه نهر النيل، وجدير بالذكر أنه بالفعل قد تفوقت مصر في ذلك عن طريق عقد اتفاقيات متعددة سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، وكان لها أثر على العلاقات الحالية بين مصر ودول الحوض(٢).

ولقد تمكنت إثيوبيا من الحصـــول على الدعم الكامل من دول حوض النيل من خلال تنفيذ مشـــروع سد النهضة في أبريل ٢٠١١ خلال غياب الدولة المصرية، وذلك بعد الاتفاقية الإطارية لإعادة تقســـيم مياه النيل (عنتيبي) عام ٢٠١٠، في غياب دولتي المصـــب، وأيضا حاول الجانب الأثيوبي إبراز مزايا الســـد الكبرى من عمليات التنمية وتوفير الطاقة الكهربائية ليس للدولة الأثيوبية فقط بل وكذلك لدول الجوار، حيث إنه السد الأكبر في إفريقيا، والذي سوف يولد ٦,٤٥ جيجاوات من الكهرباء عند الانتهاء من تنفيذه الذي سيساعد إثيوبيا على زيادة تنميتها الاقتصادية، غير أن دولتي المصب (مصر والسودان)، متخوفتان بشأن عدم وجود اتفاقية ملزمة قانونًا بشأن ســـد النهضة يمكنه أن يغير وضع النيل كممر مائي دولي، إلي جانب الخوف من نشوب جفاف يرجع بالضرر العام على الحياة لشعوب البلدين.

---

https://dg.dryadglobal.com/red-sea.

(1) Malala Raharisoa Lin ,THE BOOM OF ECONOMIC GROWTH IN EAST AFRICA, «The Borgen Project, 14 MAY 2021. https://borgenproject.org/economic-growth-in-east-africa./

(٢) مايســـة خليل حسن (باحثة دكتوراه)، محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل منذ «٢٠١٤» إثيوبيا نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٢.

وجدير بالإشـــارة أن عددا كبيرا من الخبراء والباحثين في الموارد المائية يؤكدون أن الســـد سيمثل فاجعة كبرى لمصر من حيث انخفاض نصيب مصر من المياه، والذي بدوره سيؤدى إلى العديد من العواقب ممثلة في نقص المســـاحة المزروعة، وعدم القدرة علي تحقيق الأمن الغذائي، وزيادة معدل البطالة، وغيرها من الأزمات والعقبات، بالإضـــافة إلى احتمالية غرق مســـاحات كبيرة من دولتي المصـــب (مصـــر والسودان) في حالة انهيار السد وفقا لدراسات معامل الأمان، حيث أكد عدد من الخبراء على عدم ملاءمة الأراضـــي الأثيوبية إلى مشروع عملاق مثل مشروع السد النهضة من حيث الحجم والمساحة التخزينية، وغيرها من الأشياء المتعلقة بالمشروع(١).

وجدير بالإشـــارة أنه نتيجة لتراجع الدور المصري في أفريقيا والذي ظهر بشدة خلال تعامل مصـــر مع أزمة ســـد النهضة، تأكدت ضرورة العودة للقارة ودول حوض النيل، وذلك من أجل تأمين مصـــادر المياه، واتباع وســـائل التفاعل الإيجابي المعتمدة على الثقة المتبادلة والمصـــلحة المشـــتركة مع دول الحوض، وبالتالي تعد أزمة ســـد النهضـــة محدداً هاماً وأســـاسياً للقرارات المصرية بشأن دول إقليم شرق أفريقيا، وخاصة دول حوض النيل، وذلك نظرا لأهمية نهر النيل كمورد رئيسي للمياه لا يمكن الاستغناء عنه في مصر، ولذلك تسعى مصر سعيا جادا في سياستها تجاه الإقليم للحفاظ على حقوقها المائية التي تمنحها الاتفاقيات الدولية، متبعة في تلك الوســـائل الدبلوماســـية، وذلك بهدف استمالة مواقف دول الإقليم في تلك الأزمة، وإقناعهم بحقيقة المخاوف المصـــرية من آثار السد السلبية على حقوقها المائية، مع التأكيد على أهمية التوصل لاتفاق ملزم لقواعد ملء الســـد وتشغيله، وأيضا ترى القاهرة أن زيادة الدائرة الأفريقية الداعمة، سيمثل قيمة إضافية لها في طرح هذه القضية أمام المجتمع الدولي.

١١- اضطراب البيئة السياسية والأمنية للإقليم:

اســـتناداً لما يمر به الإقليم من تحديات سياسية وأمنية جعلت منه إقليماً مضطرباً، حيث تهدد تلك التغيرات أمن واستقرار إقليم شرق أفريقيا، لأنها تفرض مزيدا من المخاطر والتهديدات على الأمن القومي المصري، نظراً لتقاربها وترابطها الجغرافي مع هذا الإقليم الذي أصبح يمثل دعامة حقيقية لأمنها القومي, لذا تسعى مصر للانخراط في الإقليم.

---

(١) أماني الطويل. معامل أمان ســـد النهضـــة مجهول ويهدد الأمن الإنســـاني، لإثنين ٢٨-١٢-٢٠١٥، المصري اليوم..

https://www.almasryalyoum.com/news/details/864319

* * *

الفصل الثاني
معوقات العلاقات الاقتصادية بين مصر وأفريقيا وسبل التغلب عليها

جدير بالإشـــارة أن حيوية الموقع الجغرافي والاســـتراتيجي لدول قارة أفريقيا تعتبر من أهم عوامل تنامي تلك التحديات، حيث تطل المنطقة على ممرات مائية مهمة، إلى جانب المســـاحات الواسعة من الأراضي عالية الخصوبة والتنوع الجغرافي الذي يرتبط بالتنوع في الثروة الحيوانية والموارد الغذائية، مما تســـبب في أن أفريقيا أصبحت مطمعاً واسعاً تتطلع إليه العديد من القوى الخارجية من الدول الغنية ذات النزعة الاســـتعمارية، مما أصـــبح تحدياً أمام التعاون المصـــري الأفريقي.

وفي هذا الفصـــل سنتطرق للنظر في معوقات العلاقات الاقتصادية المصرية الإفريقية فضلاً عن أهم طرق التغلب عليها وذلك من خلال مبحثين رئيسيين وهما:

المبحث الأول: أبرز معوقات العلاقات الاقتصادية بين مصر وأفريقيا.

المبحث الثاني: سبل التغلب على معوقات العلاقات الاقتصادية بين مصر وأفريقيا.

المبحث الأول

أبرز معوقات العلاقات الاقتصادية بين مصر وأفريقيا

إن العلاقات الاقتصـــادية بين مصـــر والدول الأفريقية تواجه عددا من العقبات التي تحول مسيرة التعاون المشترك، وهذه المعوقات تعيق التقدم التنموي الذي يحسن من الأوضاع الإنسانية والاقتصادية.

وتأســـيسا على ما سبق نجد أنه يوجد العديد من المعوقات التي تعيق التعاون الاقتصادي بين مصر ودول القارة السمراء وأبرز هذه المعوقات ما يلي:

١ – التشريعات الوطنية والحواجز التجارية:

تمثل الحواجز الجمركية وغير الجمركية والقضـــايا المتعلقة بتيســـير الرواج التجاري بين دول القارة والاســـتثمار والتكامل بين البلدان الأفريقية أمرا في غاية الأهمية، بل ويعتبرها الكثير من المتخصـــصـــين في الاقتصاد السياسي الدولي والتجارة الدولية، والكثير من مراكز البحث والمنظمات الدولية (مثل الأونكتاد، والبنك الدولي) عائقا من بين أكبر العوائق التي تمنع التكامل الاقتصادي[١].

(١) د. زايري بلقاســـم، الحواجز غير الجمركية وتأثيرها في تكاليف التجارة في ظل الاتفاقية

٢ - الفساد الإداري والمخاطر المصرفية:

لا تزال دول القارة تصنف ضمن دول العالم النامي وذلك بسبب الفساد الإداري الذي يسيطر علي الأنظمة السياسية في إفريقيا، وأيضا ضعف الأنشطة المصرفية في القارة ، ويعد ذلك من عوائق التنمية المشتركة بين مصر وقارتها الأم.

بالإضافة إلى أن دول القارة تفتقر إلي النظم الإدارية المتزنة، والتي لا تهتم سوي بمصلحة بلادها دون تحيز إلى المصالح الشخصية، وكذلك تفتقر إلى النظم المصرفية الجيدة، مع وجود عدد محدود من فروع البنوك المصرية في تلك الدول، وأيضا ضعف آليات ضمان وتمويل الصادرات، ونقص العملات الأجنبية في بعض الدول، بالإضافة إلى زيادة مخاطر عدم السداد، وعدم وجود تسهيلات ائتمانية ممنوحة ضد مخاطر التصدير إلى أفريقيا(١).

٣- تحديات بيئية وديموغرافية.

تعتبر التحديات البيئية والديموغرافية أحد أبرز التحديات التي تواجه العلاقات الاقتصادية، مثل التحديات البيئية السلبية الناتجة عن مشاكل التصحر والجفاف والانبعاثات الخطيرة، ناهيك عن التقلبات المناخية الغير مسبوقة ومشاكل التلوث الناتج عن الصرف في مياه الأنهار(٢)، والذي بدوره يمثل تهديدا مستمرا على الأمن البيئي والصحي في المنطقة، بالإضافة إلي أنه له أثر بالغ الخطورة على العديد من القطاعات التنموية المهمة لاستمرار الحياة كالزراعة والصناعة والتجارة، والتي بدورها تمثل نطاق التعاون الاقتصادي بين الدول(٣).

٤ - ضعف البنية التحتية وتحدي النقل والمواصلات:

من بين أكبر التحديات التي تواجه مصر هو سوء حال البنية التحتية حيث إن شبكة الطرق الرئيسية ضئيلة الكثافة بالنسبة لمساحة القارة وعدد سكانها التي تخدمها، بالإضافة إلى أن حالة الطرق تتراوح بين ضعيفة وضعيفة جدا، وكذلك هناك عدد قليل للغاية من الطرق في حالة

الأفريقية للتبادل الحر، ترينذز للبحوث والاستشارات، ٢٠٢٢.

(١) د. سالي محمد فريد محمود ، العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية «الواقع والتحديات والسياسات المقترحة», مرجع سابق.

(٢) مايسة خليل حسن (باحثة دكتوراه)، محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل منذ «٢٠١٤» إثيوبيا نموذجاً, مصدر سابق.

(٣) دول حوض النيل... التحديات وآفاق التعاون، وكالة السودان للأنباء، ٢٠١٩.
https://suna_sd.net/read?id=46814

جيدة[١].

وجدير بالذكر أن تباين مقاييس خطوط السكة الحديد أدت إلى وجود صعوبة في التبادل التجاري عبر خطوط السكك الحديدية في دول القارة، وكذلك عدم وجود خطوط ملاحية (بحرية وجوية) منتظمة بين مصر ومعظم دول أفريقيا، حيث تم وقف خطوط مصر للطيران إلى إثيوبيا وتنزانيا في عام ٢٠٠٧، إلى جانب وجود عجز في وسائل النقل والمواصلات التي تفيد حركة التجارة، مما أدى إلى صعوبة عمليات الشحن اللازمة لتطوير وتنمية التبادل التجاري بين الدول[٢].

٥ – نقص الكوادر المدربة وقلة المعلومات:

إن كل ما تعاني منه القارة عبر قرون من عدم استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي كما ذكرنا سالفاً، أدى إلى قلة الكوادر البشرية المدربة التي تستطيع مواكبة التطورات العالمية[٣].

فالأولوية في العديد من الدول تتجه نحو توفير الأمن الغذائي ومحاربة الأمراض، وليس تطوير الكفاءات البشرية أو تطوير التعليم، مما أدى إلى قلة الخبرات الداخلية لتلك الدول.

٦ – الأزمات الاقتصادية الجارية:

تعتبر الأزمات الاقتصادية تحديا كبيرا أمام النهوض بالعلاقات المصرية الأفريقية، لأنها تؤثر بالسلب على المحددات والأدوات المهمة لمصر في تنفيذ سياستها الخارجية مع أفريقيا، حيث إن جائحة فيروس كورونا المستجد والتي أثرت علي اقتصاديات العالم بأسره منذ عام ٢٠٢٠ وحتى الآن ما تزال تشكل عبئا علي اقتصاديات العالم كله خاصة دول أفريقيا النامية، بسبب ما تستهلكه الدول من دعم طبي وإعانات حياتية وغيرها من طرق الدعم، وكذلك فإن تدهور قطاعي الإنتاج والسياحة الذي كان نتيجة أساسية لهذه الجائحة قد أثقل ميزان المدفوعات، وأدى إلى رفع أعباء

---

(1) Creck Buyonge and Irina Kireeva: Trade Facilitation in Africa: Challenges and possible solution , World Customs Journal , Volume 2 , Numbwr 1٠

(٢) د. سلوى حجازي، التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٦)، مجلة الدراسات الأفريقية والعربية،٢٠٢١.

(٣) كريم سالم حسين، «الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية جمهورية مصر العربية نموذجا»، (جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٦، العدد ٢٤) ص٧٤.

الديون[١].

ناهيك عن الحرب بين روسيا وأوكرانيا منذ الأشهر الأولى لسنة ٢٠٢٢ وحتى الآن، حيث إن كافة اقتصاديات العالم على العموم والدول النامية في أفريقيا على الخصوص قد تأثرت خاصة على مستوى القطاع السياحي المصري، وكذلك أدت إلى نقص في السلع الرئيسية لمصر كالقمح وخلافه.

بالإضافة إلى أزمة سعر الصرف والتي صنعها البنك الفيدرالي الأمريكي في جميع الدول النامية المرتبطة بالدولار، بعد أن أرتفع فائدة الدولار عدة مرات في سنة ٢٠٢٢، والذي بدوره قد ساهم في خروج جميع الأموال الساخنة من كافة الدول النامية واضطرتها أيضا لرفع أسعار الفائدة[٢].

٧ – عدم فاعلية المنظمات الإقليمية الأفريقية:

يعد أحد أهم التحديات التي تواجهها مصر هو تحدي تفعيل وتنشط المنظمات الدولية الأفريقية، خاصة الاتحاد الأفريقي، ويظهر ذلك الأمر جلياً في عدم قدرة الاتحاد الأفريقي علي توفير حلول فعالة للأزمات المندلعة داخل القارة، وعدم تمكنه من تطبيق مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، وارتقاب الحلول القادمة من خارج القارة من صنع القوى الدولية والإقليمية، وذلك لاعتماد الاتحاد الأفريقي عليها في دعمه بالمال، وهو ما يجعل قراراته خاضعة لرغباتها [٣].

٨ – ضعف القدرة التنافسية وتشابه المنتجات:

إن وهن القدرة التنافسية للسلع المصرية والأفريقية مقارنة بالسلع المماثلة من دول العالم الرأسمالية الصناعية، نتيجة لتوافر التكنولوجيا والقدرة على التصنيع، تسبب في وجود تفاوت في السعر والجودة مما انعكس على حجم التبادل التجاري المصري مع دول القارة مقارنة بالتبادل

---

(١) ملامح السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا منذ عام ٢٠١٤، مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) محمد السبيطلي ومبارك أحمد محمد «التداعيات الاقتصادية والأمنية لجائحة كورونا بأفريقيا،» (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، تقدير موقف، مايو ٢٠٢٠) ص ٧،٩.

(٣) كريم السيد عبد الرازق، «برلمان عموم أفريقيا: تقييم القدرات المؤسسية والتنظيمية».، (الهيئة العامة للاستعلامات، دورية آفاق أفريقية، المجلد ١١، العدد ٣٧، ٢٠١٣) ص ٥٩.

التجاري مع العالم، ناهيك عن المنافسة الشديدة من جهة دول جنوب شرق آسيا للمنتجات المصرية كالملابس، مما يجعل مصر دائما خاسرة في محاولات استغلال السوق الأفريقية الكبرى.

بالإضافة إلي أن تشابه منتجات معظم الدول الأفريقية وغياب تنوع الصادرات، يقلل سبل التعاون بينهم، ويخلق حالة من التنافس الشديد بالمنطقة والذي يؤدي حتماً إلى عدم القدرة على منافسة الدول المتقدمة، وقد أدى ضعف القدرة التنافسية وتماثل المنتجات إلى الكثير من العوائق أمام التعاون المصري الإفريقي، الذي ما يزال لا يوفر حاجات القارة ولا يكتفي به عن الاحتلال الاقتصادي الكامن(١).

٩ – تعدد اللغات في قارة أفريقيا:

يوجد في إفريقيا وحدها حوالي ٢١٠٠ لغة من بين ٦٠٠٠ لغة على مستوى العالم، وهذا يعني أن إفريقيا وحدها تحتوي على ثلث لغات العالم.

ومن المؤكد أن هذا يعتبر أمرا سلبيا بجميع المقاييس، فهو يعمل على تفرق أبناء القارة بين لغات عديدة، لذا يصعب التواصل بينهم (٢)، مما يعتبر عائقا أمام وحدة أفريقيا، ويؤدي إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بين دول القارة السمراء.

المبحث الثاني

سبل التغلب على معوقات العلاقات الاقتصادية بين مصر وأفريقيا

لقد كان من الضروري أن نتمكن من التغلب على معوقات العلاقات الاقتصادية بين مصر وأفريقيا والوصول إلى دول القارة السوداء في حالة من التعاون والتكامل الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ورفع مستويات المعيشة، والقضاء على الفقر، والنهوض بالقارة ككل.

وتأسيسا على ما سبق نجد أنه لابد من القيام بالعديد من الإجراءات التي تساعد على تعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر ودول القارة السمراء وأبرز هذه الإجراءات ما يلي:

١ – علاج العائق الأول:

---

(١) د. سلوى حجازي، التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٦), مصدر سابق.

(٢) صاحب مبادرة «لغتي أفريقية» تعدد اللغات عائق أمام وحدة أفريقيا، أخبار اليوم، ٢٠٢٢.

يجب تطوير التشريعات الوطنية في الدول الأفريقية لتستقبل المزيد من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والتبادل التجاري [١].

ولذلك لا بد من التقليل من القيود التجارية عن طريق تدريب الموظفين ورفع كفاءتهم، إلي جانب الاستثمار في البنية التحتية المخصصة لدعم التجارة، مع اتباع قواعد تسهيل التجارة التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية الدولية، وكذلك اعتماد الرقمنة لسهولة الوصول للمستندات والتحرر من الإجراءات المقيدة لسهولة التبادل التجاري.

بالإضافة إلى ذلك يجب معالجة مواقع الفحص والتفتيش وعمليات التخليص الجمركي، وتسهيل عملية الإفراج عن السلع، من أجل التغلب على تكدس البضائع في الموانى.

٢ - علاج العائق الثاني:

هنا نؤكد أهمية تحقيق هدفين رئيسيين لنصل إلي الاستغلال الأمثل للموارد الداخلية الوطنية، ذاك الهدفان هما:

١) التعاون بين دول جنوب الصحراء وشمالها ممن تحتويهم القارة الأفريقية.

٢) فتح الطريق للاستثمارات الخارجية والمساعدات الدولية، لكن لا بد من أن يكون على نهج مدروس ومنظم، وليس على النهج الذي نراه الآن في العديد من الدول الأفريقية، والتي أصبحت نهباً للتدخلات الخارجية غير المعتادة.

وجدير بالإشارة أنه يجب علينا الحد من تراكم الدين العام، وتكرار عمليات الاقتراض غير المدروس وتبديد المال في غير مصلحة المواطن[٢].

٣- علاج العائق الثالث:

يجب أن تكون العلاقة بين مصر والدول الأفريقية في إطار شراكة قائمة علي تحقيق النفع المتبادل لكافة الأطراف، وعن طريق استراتيجية تنموية واضحة قدر المستطاع، بحيث يتم ربط الاستثمارات الخارجية بخطط التنمية المحلية واستغلالها كموارد تمويلية، وتحقيق التوازن والتكامل بينها وبين الخطط الاستراتيجية للدول، بحيث يتم منح الأولوية للأبعاد الاستراتيجية، مثل الأمن الغذائي، والبنية التحتية، ومحاولة تنمية رأس المال، وذلك مع إتاحة الشراكة مع القطاع

---

(١) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(٢) خالد إبراهيم المحجوبي، العوائق التنموية في القارة الأفريقية: تشخيص وعلاج، الحوار المتمدن، ٢٠١٠.

الخاص في التخطيط والتنفيذ لتلك الاستثمارات، وأما بالنسبة لظاهرة تغير المناخ وما ينتج عنها من أثار تعوق التنمية الاقتصادية فإنها تحتاج إلى العديد من الإجراءات مثل دعم البحوث الهادفة إلي الانتفاع بطاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة النظيفة في تحلية المياه وترشيد الاستهلاك, وأيضا تطبيق الإجراءات القانونية لحماية المحميات الطبيعية البحرية والبرية، وكذلك تكوين نظام حصر انبعاثات وطني لغازات الاحتباس الحراري من جميع مصادرها(١).

٤- علاج العائق الرابع:

يتحتم تحسين البنية التحتية داخل كل دولة من الدول الأفريقية، وأيضا بينها وبين مثيلاتها في القارة، لذا يجب تطوير الطرق المحلية في الدول الأفريقية وهو الأمر الذي أحرزت فيه مصر نتائج مبهرة، بالإضافة إلى تطوير الطرق البرية وتخطيطها بالشكل المناسب الذي يسهل من عملية التبادل التجاري بين دول القارة(٢)، كما يجب العمل على خطوط طيران مباشرة بين مصر وكافة دول القارة لتسهل علينا عمليات الشحن والتوصيل لمختلف دول القارة، وكذلك يجب تسيير خطوط ملاحية منتظمة لخدمة عمليات التبادل التجاري (٣).

٥- علاج العائق الخامس:

لابد أن تنفق الدولة المزيد من المال لتحسين الوضع التعليمي والحالة الاقتصادية، ولا يمكن أن يتم ذلك دون الاستعانة بالخبرات الخارجية من دول العالم الأول لتدريب أبناء القارة, ويجب أن يكون هؤلاء الخبراء من دول مضمونة الجدوى لا تحمل النزعة الاستعمارية كاليابان وكوريا الجنوبية والهند(٤).

كما يجب إعداد قاعدة بيانات شاملة تتعلق بالمنتجات المطلوبة، والتي يجب أن تناسب أذواق المستهلكين، وكذلك توافر الدعم من الجهات الدبلوماسية للمصدرين إلي الدول التي تخلو من

---

(١) الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر ٢٠٥٠، ملخص صناع القرار، وزارة البيئة، ص١٩.

(٢) علا جمال، عبير فرحات، محمد أحمد السي، الاستراتيجية المثلي لتطوير التجارة الخارجية المصرية مع التكتلات الأفريقية «التحليل البيئي الرباعي»، مجلة العلوم البيئية، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، المجلد (٥١)، العدد (٧)، ج٣، ٢٠٢٢.

(٣) لماذا تفشل إفريقيا في الاستفادة من مواردها؟.. خبراء يجيبون، سكاي نيوز عربية، ٢٠٢٢.

(٤) خالد إبراهيم المحجوبي، العوائق التنموية في القارة الأفريقية: تشخيص وعلاج, مصدر سابق.

المكاتب التجارية، وإقامة معرض دائم للمنتجات المصـــرية لعرضـــها على المســـتهلكين والمستوردين لمحاولة سد احتياجات السوق التجاري.

٦ – علاج العائق السادس:

لا شـــك في أن زيادة التوعية المجتمعية عن الأزمات الاقتصادية الحالية وكيفية التعامل معها بترشـــيد الاســـتهلاك وخصوصا في الرفاهيات والكماليات أمر حتمي للتغلب علي تلك الأزمات، بالإضافة إلى تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الإنتاج .

٧– علاج العائق السابع:

يجب الوقوف بجدية لدراســـة التكتلات الناجحة في العالم كالاتحاد الأوروبي، واتحادات دول شرق آسيا لمحاولة زيادة فاعلية المنظمات الإقليمية الأفريقية.

٨– علاج العائق الثامن:

يجب التكامل والتخصـــص وفقا للميزة النســـبية، وذلك لنصل لمزيد من التكامل بين مصر وجيرانها من الدول الأفريقية، وكذلك دعم علاقات التبادل والتوافق بين كافة دول القارة الأفريقية تبعاً للتخصـــص في الميزة النسبية فيما تملكه كل دولة من الدول الأفريقية، وبمعنى أكثر وضوحا حصول مصر علي واردتها من الدول الأفريقية والاستغناء عن العالم الخارجي، وذلك عن طريق مصفوفة صادرات وواردات الدول الأفريقية, بالإضافة إلى تنمية مهارات القوى العاملة [١].

وتأســـيســـا على ذلك نجد أن تطوير شـــبكات الإنتاج يعد أمر هام للارتقاء بالقدرة التنافسية، وتحقيق أفضل معايير للجودة لتوسيع قاعدة التصنيع في مصر ومختلف دول القارة [٢].

وجدير بالذكر أنه يجب البحث في إقامة معرض دائم لبيع وتســـويق المنتجات المصـــرية والذي بدوره يفتح أســـواق جديدة أمام المنتج المصري نظراً لقلة تواجد المعارض المصرية في الأسواق الأفريقية.

٩ – علاج العائق التاسع:

بســـبب كثرة لغات الشـــعوب الأفريقية صـــار تعليم أشـــهر اللغات الإفريقية ضرورة حتمية

---

(1) UNCTAD: Trade and Development Report , 2016, (New York: United Nations, 2016..).

(2) Ibid.

للمساعدة في سهولة التواصل.

* * *

الملخص

تتمتع القارة الأفريقية بقدر كبير من الأهمية الاستراتيجية فهي توجد في قمة هرم الثروات الطبيعية العالمية حيث أنها تحتوي علي كميات هائلة من المواد المعدنية والمعادن النفيسة والمواد الخام الهامة في الصناعات الاستراتيجية، وخاصة النووية وكذلك الثروات الغذائية والتي تمثل في مجموعها ثروة ضخمة من شأنها إحلال دول القارة في مصاف الدول الأولى عالمياً، مما جعلها تشكل مطمعاً واسعاً تتطلع إليه العديد من القوى الخارجية من الدول الغنية ذات النزعة الاستعمارية.

وعلى الرغم من أن مصر تتمتع بموقع جغرافي فريد في القارة الأفريقية، حيث تعتبر الميناء الرئيسي لتصدير البضائع الأفريقية إلى العالم، وكذلك تتميز بوجود ممرات مائية هامة تسهل العملية التجارية، فضلا عن العمالة الماهرة المدربة حيث أن القدرة التنافسية لمصر في مجال الموارد البشرية يمكن أن تعزى إلى قدرتها على توفير العمالة الماهرة المدربة في مختلف المجالات، فضلا عن قدرتها على تقديم أجور تنافسية، إلى جانب وجود بنية أساسية مصرية حديثة ومتطورة وغيرها من عناصر التعاون بين مصر ودول القارة الأفريقية، وتواصل مصر الاهتمام بتعزيز أواصر التعاون الاقتصادي مع دول القارة بصورة شاملة، وخاصة دول حوض النيل وذلك نظرا لأهمية نهر النيل كمورد رئيسي للمياه لا يمكن الاستغناء عنه في مصر، ولذلك تسعى مصر سعيا جادا في سياستها تجاه الإقليم للحفاظ على حقوقها المائية التي تمنحها الاتفاقيات الدولية بهدف استمالة مواقف دول الإقليم في أزمة سد النهضة، وإقناعهم بحقيقة المخاوف المصرية من آثار السد السلبية على حقوقها المائية، مع التأكيد على أهمية التوصل لاتفاق ملزم لقواعد استكمال ملء السد وتشغيله، حيث ترى أن زيادة الدائرة الأفريقية الداعمة، سيمثل قيمة إضافية لها في طرح هذه القضية أمام المجتمع الدولي، وقد عززت مصر شراكاتها الاقتصادية مع جميع الدول الأفريقية على مدى عقود عديدة سواء علي المستوي الثنائي أو الإقليمي، ويتم

بذل الجهود من أجل تعزيز العلاقات الثنائية بين مصـــر وأفريقيا من خلال فتح الأسواق الأفريقية للنهوض بالصـــادرات المصرية وتوسيع القاعدة التسويقية للسلع المصرية، إلى جانب زيادة حجم الواردات المصـــرية من دول القارة الأفريقية، من أجل دفع التعاون والتكامل الأفريقي من منطلق انتماء مصر إلى أفريقيا.

وقد ســـعت مصـــر إلى الانضمام إلى كل التجمعات الاقتصادية الفاعلة في القارة لما لها من قدر تاريخي ووزن ســـياسي واقتصادي في القارة السمراء وسعياً وراء مصلحتها ومصلحة دول القارة جمعاء, حيث أن الدول لا تســـتطيع العيش بمفردها في استقلال وانعزال تام، لأن العزلة في أغلب الأحيان تمثل أســـرع الطرق إلى الفشل، ومن أهم العوامل التي تجعل التحالف الاقتصادي بين الدول أمرا حيوياً وضرورياً هو ارتفاع تكاليف الإنتاج والحاجة إلى تبادل الخبرات ومعايير الجودة التي يجب بمقتضاها العمل على تحسين الجودة، وأيضاً الحاجة إلى تطوير أنظمة التسويق ومواكبة الأســـاليب والآليات الحديثة في ذلك، لما له من دور فعال في انتعاش الحالة الاقتصـــادية والأرباح والمنافع والمكاســـب المختلفة، وبذلك تتحوّل الدّول في مواقف سياسية واقتصادية عديدة إلى مفهوم التحالف عوضاً عن المنافسة التي قد تؤدي إلى خروج إحدى الدول من السوق.

وتمثلت النتائج الإيجابية للتعاون المصري الإفريقي على مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي من أهمها زيادة معدلات النمو الاقتصـــادي وزيادة الناتج المحلي حيث بلغ نحو ٤٠٤,١٤ مليار دولار عام ٢٠٢١، وزيادة حجم التجارة البينية بين مصر ودول قارة إفريقيا حيث بلغت نحو ٣,٠ مليار دولار عام ٢٠٢١، وزيادة الدخل القومي ليصـــل إلى نحو ٣٩٠,٦٢ مليار دولار عام ٢٠٢١، وزيادة الاســـتثمارات المحلية والأجنبية وزيادة نســـب التشغيل وتراجع معدلات البطالة والتضخم وزيادة الاحتياطات الدولية وانخفاض العجز الكلي في الموازنة العامة، كما ســـاهمت في تعزيز قدرة الاقتصـــاد المصـــري على مواجهة التداعيات السلبية لأزمة انتشار فيروس كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية.

ومع ذلك تواجه الســـياسة الخارجية المصرية في أفريقيا مجموعة من التحديات بما في ذلك الفســـاد الإداري، وضعف الأنشطة المصرفية في القارة السمراء وضعف البنية التحتية، وصعوبة النقل، ونقص الكوادر المدربة، نقص المعلومات وضـــعف القدرة التنافســـية بالإضافة إلي تشابه منتجات دول القارة الســـوداء وغياب تنوع الصادرات، فضلا عن تحدي تفعيل وتنشط المنظمات الدولية الأفريقية، خاصة الاتحاد الأفريقي ويظهر ذلك الأمر جلياً في عدم قدرته علي توفير حلول فعالة للعديد من الأزمات المندلعة داخل القارة، وعدم تمكنه من تطبيق مبدأ الحلول الأفريقية للمشـــاكل الأفريقية، وكذلك ارتقاب الحلول القادمة من خارج القارة من صـــنع القوي الدولية والإقليمية وكذلك تفرق أبناء القارة بين لغات عديدة مما يجعل من الصعب التواصل بينهم، ولكن

من الضـــروري أن نتمكن من التغلب على تلك العقبات والوصـــول إلى دول القارة السمراء في حالة من التعاون والتكامل الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ورفع مستويات المعيشة، والقضاء على الفقر، والنهوض بالقارة ككل.

* * *

التوصيات

توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات من شأنها تعزيز استفادة اقتصادات مصر وأفريقيا من خلال التعاون الاقتصادي المشترك بينهما، تتمثل أهمها فيما يلي:

١) في الحالة المصرية- الأفريقية، تتمتع مصر بمزايا نسبية في مجال التقنيات والخبرات الفنية والموقع الاستراتيجي حيث تعد مصر البوابة الرئيسية لسلع إفريقيا إلى جميع دول العالم، وكذلك تتمتع أفريقيا بتفوق في الموارد الطبيعية والمعدنية والمواد الخام المهمة في الصناعات الاستراتيجية وخاصة النووية وامكانيات التنمية والتطوير والأسواق الضخمة، ويجب على مصر التركيز على كيفية الاستفادة من المزايا الأفريقية بما يعظم من اقتصاداتها ويرفع درجة تنافسيتها.

٢) تحسين العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع دول إقليم شرق أفريقيا وذلك لإقناعهم بحقيقة المخاوف المصرية من آثار سد النهضة السلبية على حقوق مصر المائية، وذلك لزيادة الدائرة الأفريقية الداعمة، والتأكيد على أهمية التوصل لاتفاق ملزم لقواعد استكمال ملء السد وتشغيله.

٣) الاستثمار في البنية التحتية المخصصة لدعم التجارة حيث إنه من الضروري أن تعمل مصر على تحسين بنيتها التحتية وتطوير نظام النقل الخاص بها، لتعزز من جاذبيتها للاستثمار المباشر، وكذلك ترويج منتجاتها في الأسواق المختلفة وضمان وصول السلع المهمة إلى وجهاتها المقصودة.

٤) تأسيس هيئة من الخبراء الاقتصاديين المصريين لتوفير المعلومات اللازمة بكل ما يتعلق بالمعاملات التجارية وتحسين الشفافية والوضوح الكامل عن الأسواق الأفريقية وكل ما يهم المستثمر المصري.

٥) التقليل من القيود التجارية عن طريق تدريب الموظفين ورفع كفاءتهم، إلي جانب تقديم الضمانات اللازمة للمستثمرين بشأن المخاطر السياسية والاقتصادية التي قد تواجههم، والتي تمثل العائق الرئيسي أمام الاستثمار في الدول الأفريقية، مما يؤدي إلى زيادة في معدلات الاستثمار في قارة أفريقيا.

النتائج

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج الهامة, تتمثل أهمها فيما يلي:

١) أن العلاقات المصـــرية الإفريقية تحظى بأهمية بالغة من قبل الدولة المصـــرية في الآونة الأخيرة وخصوصا العلاقات الاقتصادية.

٢) أن هناك العديد من المحددات الاقتصادية للعلاقات المصرية الأفريقية ولعل أهمها يتمثل في الموقع المتميز والممرات المائية المشتركة إضافة إلى وجود قوى عاملة كبيرة وماهرة.

٣) توصـــلت الدراســـة إلى جملة من المعوقات أمام تطور العلاقات الاقتصادية أبرزها الفساد الإداري وضعف البنية التحتية ونقص الكوادر البشرية المؤهلة.

٤) يمكن تطوير العلاقات الاقتصـــادية المصرية الإفريقية بالتركيز على الميزات التنافسية لكل دولة.

٥) يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة في إحداث نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية بين مصر وأفريقيا.

* * *

قائمة المراجع

أولاً – المراجع العربية:

١) د. أحمد سلطان، القارة الأفريقية واستعمار من منظور جديد، المرصد المصري، ٢٠٢٢.

٢) العيناني مراد، إفريقيا من منور القوى الكبرى... ساحة للتنافس علي مخزون استراتيجي، آراء، العدد ١٢٥، ٢٠١٧.

٣) أماني الطويل. معامل أمان سد النهضة مجهول ويهدد الأمن الإنساني، لإثنين ٢٨-١٢-٢٠١٥، المصري اليوم..
https://www.almasryalyoum.com/news/details/864319

٤) أ.د. أماني حلمي الريس، أ.د. فادية عبد السلام، د. حسن محمد ربيع حسن، أ. آية إبراهيم مليجي، أ. ريهام عفيفي عبد العزيز، دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، يونيو ٢٠١٨، ص١٥.

٥) بسمة سعد (باحث مساعد)، السياسة المصرية تجاه إقليم شرق أفريقيا... المحددات والآليات والتحديات، ترينذز للبحوث والاستشارات، ٢٠٢١.

٦) جيهان محمد العفيفي (دكتور)، سعاد عبد اللطيف موسي (دكتور)، دراسة تحليلية للاستثمارات والتجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا، مجلة المنصورة للعلوم الزراعية، المجلد (٩)، العدد (١)، مصر، ٢٠١٨، ص٤٤.

٧) د. حسن العمري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبري درس الماضي وأفاق المستقبل، جامعة الحسين بن طلال – الأردن، ص١٥.

٨) د. حمدي عبد الرحمن، «العلاقات العربية – الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، مجلة قضايا استراتيجية، العدد (٢)، يونيو ٢٠٠٠م، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية).

٩) خالد إبراهيم المحجوبي، العوائق التنموية في القارة الأفريقية: تشخيص وعلاج، الحوار المتمدن، ٢٠١٠.

١٠) د. زايري بلقاســم، الحواجز غير الجمركية وتأثيرها في تكاليف التجارة في ظل الاتفاقية الأفريقية للتبادل الحر، ترينذز للبحوث والاستشارات، ٢٠٢٢.

١١) د. ســالي محمد فريد محمود، العلاقات الاقتصــادية المصرية الأفريقية «الواقع والتحديات والسياسات المقترحة»، العدد (٤٧)، أغسطس ٢٠٢١.

١٢) د. ســلوى حجازي، التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٦)، مجلة الدراسات الأفريقية والعربية،٢٠٢١.

١٣) علا جمال، عبير فرحات، محمد أحمد السي، الاستراتيجية المثلي لتطوير التجارة الخارجية المصــريــة مع التكتلــات الأفريقية «التحليل البيئي الرباعي»، مجلة العلوم البيئية، كلية الدراســات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شــمس، المجلد (٥١)، العدد (٧)، ج٣، ٢٠٢٢.

١٤) أ. د. علا ســليمان الحكيم، تقييم موقف مصــر في بعض الاتفاقات الثنائية، معهد التخطيط القومي، أغسطس ٢٠٠٧، ص٢.

١٥) علي محافظة، «لماذا خسرنا أفريقيا»، ٢٠٠٦.

١٦) فريد علي محمد شوشة «الإدارة الاسترتيجية» القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٥.

١٧) كريم الســيد عبد الرازق، «برلمان عموم أفريقيا: تقييم القدرات المؤســسية والتنظيمية».، (الهيئة العامة للاستعلامات، دورية آفاق أفريقية، المجلد ١١، العدد ٣٧، ٢٠١٣) ص ٥٩.

١٨) كريم سالم حسين، «الاقتصاد المعرفيودوره في التنمية الاقتصادية جمهورية مصر العربية نموذجا»، (جامعة البصــرة، كلية الإدارة والاقتصــاد، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٦، العدد ٢٤) ص٧٤.

١٩) لطرش ذهبية (أســتاذ محاضــر)، عرامة دلال(طالبة دكتوراه)، دور منطقة التجارة الحرة لإفريقيا في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالية، ديسمبر ٢٠١٩، ص٢٩٩.

٢٠) د. لميــاء محمد المغربي، التبادل التجاري العربي الأفريقي (الفرص والتحديات) دراســة حالة تجمع الكوميسا، المجلة العربية للإدارة، المجلد(٣٧)، العدد (٤)، ٢٠١٧، ص٩٩.

٢١) محمد الســبيطلي ومبارك أحمد محمد «التداعيات الاقتصــادية والأمنية لجائحة كورونا بأفريقيا،» (مركز الملك فيصــل للبحوث والدراسات الإسلامية، تقدير موقف، مايو ٢٠٢٠) ص ٧،٩.

٢٢) محمد بطي مطر (طالب دكتوراه)، سيد صالح سيد (دكتور)، ممدوح السيد محمود (رئيس بحوث)، دراســة اقتصــادية لعلاقة مصر التجارية مع التكتلات الاقتصادية لشمال وشرق

وجنوب أفريقيا، مجلة البحوث والدراســات الأفريقية ودول حوض النيل– جامعة أسوان– المجلد (٢)، العدد (٢)، يناير ٢٠٢١، ص٨٠٢.

٢٣) مايسة خليل حسن (باحثة دكتوراة)، محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل منذ «٢٠١٤» إثيوبيا نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٢.

٢٤) محمد عبد القادر عطا الله محمد، دراسة تحليلية لتجارة الخارجية بين مصر وأهم التكتلات الإفريقية، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد (١١)، العدد (١٢)، ٢٠٢٠، ص١٠١٨.

٢٥) محمد مروان، أهمية موقع مصر الجغرافي، موضوع، ٢٠٢٠.

٢٦) أ. د. هدي صـــالح النمر، فرص ومجالات التعاون الزراعي المصـــري الأفريقي وآليات تفعيله، معهد التخطيط القومي، مارس ٢٠٢٠, ص١, ص١٠٢.

٢٧) الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر ٢٠٥٠، ملخص صناع القرار، وزارة البيئة، ص١٩.

٢٨) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٢٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء، «مقدمة النشـــرة السنوية للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل»، ٢٠١٩.

٣٠) العلاقات الاقتصادية المصرية مع أفريقيا.

٣١) دول حوض النيل... التحديات وآفاق التعاون، وكالة السودان للأنباء، ٢٠١٩.
https://suna_sd.net/read?id=46814

٣٢) صاحب مبادرة «لغتي أفريقية» تعدد اللغات عائق أمام وحدة أفريقيا،أخبار اليوم، ٢٠٢٢.

٣٣) عملنا في أفريقيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٤) قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر، ٢٠١٧.

٣٥) لماذا أفريقيا هي سلة الغذاء العالمي؟، إسلام أون لاين.

٣٦) لماذا تستثمر في مصر، البوابة الالكترونية محافظة القاهرة، ٢٠٢٢.

٣٧) لماذا تفشـــل إفريقيا في الاســـتفادة من مواردها؟.. خبراء يجيبون، ســـكاي نيوز عربية، ٢٠٢٢.

٣٨) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ورشـــة عمل منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية، ٢٠٢١.

٣٩) ملامح السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا منذ عام ٢٠١٤، مركز دراسات الوحدة العربية.

٤٠) يُقصد بإقليم شرق أفريقيا؛ الحيز الجغرافي الذي يضم دول حوض النيل وهي؛ إثيوبيا، وكينيا وتنزانيا وإريتريا ورواندا وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والسودان وجنوب السودان ومصر، بالاضافة إلى دول القرن الأفريقي الذي يضم إلى جانب إثيوبيا وإريتريا كأحد دول حوض النيل، الصومال وجيبوتي.

ثانيا المراجع الأجنبية:

1) African Export-Import Bank, Annual Report 2008, (Cairo: African Export Import Bank), 2008.

2) Creck Buyonge and Irina Kireeva: Trade Facilitation in Africa: Challenges and possible solution , World Customs Journal , Volume 2 , Numbwr 1.

3) Ibid.

4) Issawi, Charles Philip. 1982. An Economic History of the Middle East and North Africa. Columbia U.P. New York.

5) Malala Raharisoa Lin ,THE BOOM OF ECONOMIC GROWTH IN EAST AFRICA, «The Borgen Project, 14 MAY 2021. https://borgenproject.org/economic-growth-in-east-africa.

6) The Red Sea (Bab Al-Mandeb to Suez Canal), Dryad Global. https://dg.dryadglobal.com/red-sea.

7) UNCTAD: Trade and Development Report , 2016, (New York: United Nations, 2016..).

8) UNCTAD, World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development, (New York and Geneva UNCTAD, 2009).

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٢
أهمية الدراسة	٣
أهداف الدراسة	٣
مشكلة الدراسة	٣
منهجية الدراسة	٤
الدراسات السابقة	٤
الفصل التمهيدي: العلاقات المصرية الأفريقية من خلال المنظمات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية	٦
الفصل الأول: محددات تعزيز العلاقات الاقتصادية المصرية الإفريقية	١١

الفصل الثاني: معوقات العلاقات الاقتصادية بين مصر وأفريقيا وسبل التغلب عليها	١٨
المبحث الأول: أبرز معوقات العلاقات الاقتصادية بين مصر وأفريقي ا	١٨
المبحث الثاني: سبل التغلب على معوقات العلاقات الاقتصادية بين مصر وأفريقي ا	٢٢
الملخص	٢٦
التوصيات	٢٨
النتائج	٢٩
قائمة المراجع	٣٠
فهرس المحتويات	٣٤